مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 6 / العـــــــدد:1 (2021)، ص 878– 888

إستراتيجية الحكم الراشد كمدخل للوقاية من الفساد الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

Good governance strategy as an entry point to prevent economic corruption and achieve economic development in Algeria

طالبي وداد*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، Email : talbiouidad.1991@gmail.com
شتوح سارة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: Ranim0021@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /2020/11 تاريخ القبول: 03 /2021/04 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

يعرف الفساد على أنه سوء استعمال السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهو منتشر في كل دول العـــالم دون اســـتثناء لكـــن بدرجات متفاوتة كما أن له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد ويعتبر أهم عامل يعوق مسيرة التنمية. لذا هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية في الجزائر ودور استراتيجية الحكم الراشد في محاربة الفساد الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الحكم الراشد، الفساد الاقتصادي، مكافحة الفساد، التنمية الاقتصادية.

التصنيف:.F63, O1

Abstract:

Corruption is defined as the abus of power in order to achieve a private gain which is prevalent in all countries of the world without exeption but to varying degrees its also has many negative effects on the economy but rather is the most important factor hampering the development process in the country. Therefore, this study aimed to find the relationship between good governance and economic development in Algeria and the role of good governance strategy in combating economic corruption.

Keywords: Good governance, economic corruption, corruption control mechanisms, economic

JEL Classification Codes : F63, O1

1 .مقدمة: تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل مجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها، ولكن بدرجات متفاوتة ، وهي سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم والبلدان النامية بشكل خاص وهذا لغياب الحكم الراشد الذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر كغيرها من دول العالم تعاني انتشار واسع لهذه الظاهرة بالرغم من امتلاكها لموارد مالية ضخمة إلا أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذا يعتبر موضوع مكافحة الفساد في الجزائر من القضايا الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث لا يمكن رصد معالم التنمية في ظل تنامي هذه الظاهرة.مما يقتضي ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم، شاملة ومتكاملة للتخفيف من أثار هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها، تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد في جميع المجالات من أجل الوصول إلى التنمية .

الإشكالية : كمساهمة في هذا المجال جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دراسة إستراتيجية الحكم الراشد للخروج من وضع متسمم بالفساد الاقتصادي بهدف تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

* طالبي وداد وشتوح سارة

وانطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية التالية: **هل يمكن لإستراتجية الحكم الراشد أن تكون أداة فعالة في يد الدولة تمكنها من تطويق الفساد الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية؟**

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالفساد الاقتصادي والحكم الراشد؟
- ما علاقة كل منهما بالتنمية الاقتصادية؟
- ماهي التدابير العلاجية التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة الفساد الاقتصادي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي والحكم الراشد وأثارهما على الاقتصاد .
- التعرف على الظاهرتين واقعيا بدراسة حالة الجزائر ومعرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد من الفساد الاقتصادي.
- وتهدف ايضا إلى التوصل لبعض النتائج والاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في الحد من استفحال ظاهرة الفساد التي تعتبر أكبر عائق للتنمية في البلدان النامية وفي الجزائر خاصة.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من خطورة الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في الفساد الاقتصادي الذي أصبح يمثل عائق أمام عملية التنمية في البلدان النامية ،وسبب في الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي سنحاول دراسة هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول مناسبة لمكافحة الفساد وذلك من خلال إرساء دعائم الحكم الراشد للتحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج البحث: حتى نتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية وتحليلها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم المقال على ثلاثة نقاط:

- الإطار المفاهيمي للحكم الراشد و الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .
- علاقة الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية وأثر الفساد عليها.
- استرايجية الحكم الراشد في الجزائر مابين معضلة الفساد وحتمية التنمية الاقتصادية.

2.الإطار المفاهيمي للحكم الراشد و الفساد الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

يعتبر من بين أسباب فشل الكثير من التجارب التنموية ليس من نقص وغياب الموارد المختلفة ، وإنما من سوء استخدام واستغلال تلك المواد بسبب انتشار الفساد الاقتصادي ، ومن أجل محاربته لابد من تبني قواعد وآليات الحكم الراشد.

1.2. الإطار المفاهيمي للحكم الراشد: في البداية كان الحكم الراشد مختزلا في مكافحة الفساد الاقتصادي لأن الدراسات الاقتصادية بينت بالقياس أن هذه الآفة هي العائق رقم واحد أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتطور الفكر الإنساني وأصبح أكثر وضوحا حيث انتقل من مخابر البحث إلى نقاش وبرامج لمؤسسات دولية .

1.1.2مفهوم الحكم الراشد: هناك تعريفات كثيرة ومتعددة للحكم الراشد نذكر منها ما يلي:

التعريف اللغوي للحكم الراشد إن هذه العبارة تتكون من كلمتين ، الحكم وهي كلمة مشتقة من حكم يحكم حكما، بمعنى القضاء، [1] و الراشد وهي من الرشادة فنقول مثلا فلان رشيد، أي حسن التقدير والتدبير.

أما عبارة الحكم الراشد فهي كلمة تستعمل في إدارة دولة أو منظمة أو منطقة وتعني بها طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة.

وقد عرفه البنك الدولي: الحكم الراشد يعني ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغي رسمية من أجل الصالح العام.
وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الأليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.[2]
ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد هو مجموعة الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية ومختلف الهيئات الحكومية والمدنية بتسيير الأعمال المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والشفافية والعدالة والمشاركة من أجل تحقيق الصالح العام.

2.1.2أليات الحكم الراشد: أما عن أليات الحكم الراشد حسب ماجاء به المفكر ابراهيم لخلف فإن أليات الحكم الراشد تتجلى في:
النظام الديمقراطي بكل مايحتوي عليه من حريات التداول ، الشفافية، الرقابة ، المشاركة ، العدالة والمساواة، وكذلك الفعالية، الكفاءة ، القدرة على التكيف والمساءلة والتقيم.[3]
ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد يقوم على مجموعة من الأسس والأليات تتكون فيما يلي:

- المشاركة وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم.[4]
- الشفافية أي توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفصاح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وأيضا يسهل عملية المراقبة.
- الفعالية والكفاءة والتي تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بأقل وق وأدنى التكاليف.
- المساءلة تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم.
- حكم القانون ويعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون استثناء.
- المساواة وتعني خضوع الجميع للمساواة دون تمييز ، في إطار الحكم الراشد فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.
- البناء المؤسساتي فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية وغير حكومية، فهي تمارس نشاطها لتحقيق النفع العام.
- الرؤية الإستراتيجية وتحدد مفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي لذا يجب دراسة المخاطر ومحاولة وضع حلول.
- اللامركزية وهذا من خلال مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد.

2.2..الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي: هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق مخططي وصانعي السياسات الاقتصادية ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي والتي تعاني منه جميع الدول على حد سواء، وان اختلف حجمه وأثاره .مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى البحث فيه، فالفساد الاقتصادي موضوع صعب ومعقد يظهر بأشكال مختلفة.

1.2.2مفهوم الفساد الاقتصادي: يعد مصطلح الفساد من بين المصطلحات التي تناولتها العديد من الأبحاث وذالك لأهميتها.
الفساد لغة: هو البطلان وفي معاجم اللغة هو ضد صلح ، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل.[5]
فالفساد عند الفقهاء هو ما كان مشروع بأصله غير مشروع بوصفه وهو مرادف للبطلان عند الإمام الشافعي.[6]

أما منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية.[7]

وعرفه البنك الدولي على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء شركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل.[8]

ومما سبق يمكن تعريف الفساد الاقتصادي على أنه استغلال السلطة أو الوظيفة أو المنصب من أجل تحقيق غايات شخصية كربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.

2.2.2أنواع الفساد الاقتصادي: يمكن تصنيف الفساد الاقتصادي إلى عدة أنواع بناءا على مجموعة من المعايير كما يلي:

- حسب الأطراف المتعاملة فيه: ويوجد فيه فساد داخلي يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص داخل المنظمة التي يعملون فيها، وفساد خارجي يتم من خلال إشراك أكثر من جهة من داخل وخارج المنظمة.
- حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع: يوجد الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا من خلال الرشاوى الصغيرة المنتشرة بين الموظفين ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم، وهناك الفساد الذي ينتشر في مستويات الوظيفة العليا كقيام القادة السياسيين وكبار المسؤولين باختلاس الأموال العامة والدخول في رشاوى الصفقات التي تتضمن مبالغ مالية ضخمة.[9]
- حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه: هناك فساد في القطاع العام الذي يعم مؤسسات الدولة، وفساد في القطاع الخاص .
- حسب نطاقه الجغرافي: يوجد فيه فساد محلي داخل البلد الواحد ولا يخرج عن كونه فساد لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين لا يرتكبون مخالفات مع شركات أجنبية خارج الدولة، وهناك فساد ولي يصل إلى نطاق عالمي ضمن الاقتصاد الحر.

3.2.2آليات الفساد الاقتصادي: هناك آليتين رئيسيتين من آليات الفساد

- آلية دفع الرشوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين و المسؤوليين في الحكومة، في القطاعيين العام والخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية .
- وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة لأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي في القطاعين العام والخاص.[10]

ويمكن حصر أهم مكونات الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

- تخصيص الأراضي من خلال علوية تأخذ شكل العطايا ، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.
- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة أي لا تتدخل خزينة الدولة وتذهب إلى جيوب المسؤولين أو رجال الأعمال الكبار.
- قروض المجاملة التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.
- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

العمولات والأتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب .

3.2. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية : تأتي قضايا التنمية الاقتصادية فوق قمة اهتمامات وأولويات الدول، فالهدف الرئيس منها هو تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع بشكل دائم قصد زيادة الرفاهية للفرد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

1.3.2مفهوم التنمية الاقتصادية: تعد التنمية أحد المفاهيم التي تداولتها الكثير من الأدبيات الاقتصادية، ولها تعاريف متعددة باختلاف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين وأهم هذه التعاريف بشكل عام ما يلي:

عرفت التنمية الاقتصادية على أنها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[11]

وعرفت كذلك على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي القومي ، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[12]

ومنه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي جملة العمليات والتغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا تؤدي إلى تغيرات متزايدة في الدخل القومي مما يترتب عليها ارتفاع نصيب الفرد .

2.3.2أهداف التنمية الاقتصادية: الأهداف الرئيسية للتنمية لبلد ما عادة ترتبط بالمبادئ الأساسية والمعتقدات التي يعتنقها ولذا فإن أهداف التنمية تعبر بشكل أو بأخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية وعن نوع السياسة المنتهجة ومن بينها:[13]

- الاعتماد على القوة الذاتية للمجتمع.
- تحقيق السيادة والاستغلال الاقتصادي.
- زيادة أداء الحكومة وتعزيز دورها في إستراتيجية التنمية.
- استثمار الموارد البشرية عن طريق التدريب
- استخدام أحدث الأساليب والتقنيات في شتى الميادين وتهيئة الإطارات العلمية والفنية وتعبئة كل إمكانيات البلد.
- تسخير الموارد الطبيعية ودعم وتشجيع المشاريع الصناعية.
- زيادة وتنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية.

مشاكل التنمية ومعوقاتها: تعددت الأسباب ومعيقات التنمية بتعدد المجتمعات والطابع المعيشي للأفراد ويمكن أن نجمل هذه العوامل في:[14]

- اهتزاز هيبة القانون حيث أصبح مخالفته أمر يدعوا إلى المباهاة والتفاخر أحيانا نتيجة تراخي الشعور بالانتماء ، وكذلك صعوبة استيعاب القوانين .
- ضعف الثقة بين السلطة والفرد ويتمثل ذلك في الشك بأقوال القيادة نتيجة صعوبة تنفيذ الوعود وهذا يؤدي الفرد إلى اللجوء بقيام مهام خدمية وإنتاجية ليس في صالح السلطة.
- ضعف مردودية العمل نتيجة القفز إلى مستويات أعلى دون كفاءة و جدارة وهذا يؤثر على مستوى المشاريع من حيث المدة وكفاءة التنفيذ.
- انخفاض مستوى المعيشي وظهور مستوى الفقر فيلجأ الكثير من المواطنين للبحث عن عمل إضافي مما يعرقل من مشاركة المواطنين في عملية التنمية
- الصراع على السلطة حيث نجد قوى خارجية تتغلغل إلى المجتمعات وتتلاعب بمصيرها حيث نشد صراعات وانشقاقات حول السلطة والزعامة مما يثير الخوف من التبعية وبالتالي التشاؤم بمستقبل تنمية المجتمعات.
- ظاهرة الفساد والرشوة من أهم العوامل المعيقة للاستثمار والتنمية في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية.

3.علاقة الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية وأثر الفساد عليها

يعتبر الحكم الراشد والفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ثلاثة مفاهيم ذات علاقة وثيقو ومترابطة، لحكم الراشد جاء كأسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره أكبر عائق للتنمية الاقتصادية.

1.3.التنمية الاقتصادية في ظل الحكم الراشد: تعمل الحكومات على تحقيق التنمية الاقتصادية بناءا على الانجازات المحققة حاليا وتحديد مشاكل الحكم الراشد التي تعيق التنمية والوقوف على تفسير العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتي يجب إيجاد حلول لها والتي يمكن أن تكون:[15]

- الحاجة إلى إيجاد إستراتيجية محلية متكاملة والتي تضمن التوازن في التنمية خاصة بين المدينة والريف فيما يتعلق بتوفير المؤسسات الخدمية والتنموية مما يتطلب إعادة تنظيم أجهزة الحكم بشكل يحقق التوازن المطلوب.
- تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار في الموارد البشرية ومحاربة الفر والبطالة بشتى الطرق.
- تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز النظم القانونية الوطنية للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والتجارة الغير شرعية.
- مواجهة التحديات المختلفة الناتجة عن ثورة الاتصالات والحفاظ على الهوية الحضارية والاستفادة القصوى من شبكة المعلومات بما يخدم مصالح الدولة.
- الأخذ من النماذج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في إدارة الحكم الراشد في تعزيز التنمية والسعي دائما للبحث والتطوير عن أساليب دعم أفضل.
- مساعدة الفئات المهمشة وتشجيع المشاركة في شؤون الحياة العامة.
- المحافظة على موارد الدولة وتحسين طرق استغلالها واستثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وبكل مسؤولية اتجاه الوطن.
- توفير البيئة الملائمة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وإعطاء الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون ضغط سياسي أو مالي أو أمني.

ويمكن القول أن الانجازات والمشاكل والتحديات والأفاق المستقبلية تمثل بعدا من أبعاد التنمية ، والتي بالرغم من التوجهات الفكرية والخلفيات التاريخية والمكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فإنه لا يقلل من الجهود المستمرة التي تبذل في مجال الحكم الراشد المتمثلة في الأجهزة والتنظيمات والمسؤوليات في اتجاه الارتقاء برفاهية المواطن.

2.3..تأثير الفساد الاقتصادي علي التنمية الاقتصادية: يؤثر الفساد الاقتصادي تأثيرا كبيرا وخطيرا على مختلف جوانب و أبعاد التنمية الاقتصادية ويعيق تحقيقها ، فهو يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وكذلك بأثر على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال الاستحواذ على الريع " أي الاستيلاء على الفائض الاقتصادي"، مما يؤثر سلبا على النمو سواء بالنسبة لأصحاب المشروعات المحلية أو الأجنبية، وهذا ما أثبتته الدراسة الإحصائية التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة الفساد والاستثمار "كلما ارتفع الفساد انخفض حجم الاستثمار"، فالفساد يهدد استقرار البيئة الاستثمارية ويتسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع.

وكذلك يؤثر الفساد في تبديد الإيرادات الحكومية وذلك من خلال رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلو جزء من الإنتاج أو الواردات في تقويمهم للضرائب والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة الأمر الذي يترتب عليه أثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية، وأيضا يتسبب التهريب من الرسوم الجمركية المفروضة على بنود الواردات التي يجرى تهريبها في خسارة كبيرة لإيرادات الدولة، أيضا يتسبب الفساد في زيادة تكلفة انجاز المشاريع العامة وهذا يؤثر على ايرادات الدولة بسبب عجز الموازنة .... ويتسبب الفساد الاقتصادي في إحداث تشوهات في وجوه النفقات العامة من خلال الإنفاق على المشاريع التي تدر رشاوى أعلى ويمكن التهرب من دفع الضرائب عنها بغض النظر ما اذا كانت تخدم عملية التنمية الاقتصادية أم لا.

ويتسبب الفساد في ارتفاع المستوى العام للأسعار وإحداث التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف أداء الأعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى وأيضا يتسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم.

4. استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر مابين معضلة الفساد وحتمية التنمية الاقتصادية

إن الفساد ظاهرة حساسة تتم عادة في الخفاء وتعد أحد معوقات التنمية الاقتصادية مما تساهم في تعميق الحلقة المفرغة للتخلف والفقر في الجزائر ويعتبر الحكم الراشد أحد الميكانيزمات المستحدثة في معالجة هذه الظاهرة .

1.4.استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر: في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن آليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر وذلك في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمن ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها وذلك من خلال مختلف العلاقات التي مازالت تسود مختلف أشكال التوظيف، هذا من جهة ومن جهة أخرى التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما فيما يتعلق بمنح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية وحتى الخاصة.

أما فيما يخص مفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في نشر وإصدار بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المفهوم والمستوى، لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية كمخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم الإنعاش ومخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي...كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص الطريق السيار شرق غرب، وصندوق تنمية مناطق الهضاب وصندوق تنمية الجنوب.

ومن الناحية السياسية يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة والتربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة في تنمية البلاد وهذا كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد.

لكن ما يعاب في هذا هو غياب أو تغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاط سوداء كلما أردنا توجيه جهودنا لتنمية الاقتصادية في الجزائر، كيف لا والفساد والتبذير والرشوة وغيرها أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها هيأتنا المحلية والوطنية.

فبرغم من إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في 2006والذي قامت الجزائر بإصدار مراسيم تطبيقه وكيفية سير هذه الهيئة، زيادة على هذا قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها وعلى سبيل المثال قانون مكافحة غسيل الأموال الذي صدر في أفريل 2005 والذي جاء بعد المخالفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة وعمليات الفساد والاختلاس المالي الكبير التي خلفها.

ونتيجة لكل هذا تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية ، لكن بالرغم من كل هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر نلاحظ أنها غير فعالة وتنتظر وجود آليات فعالة للحد منها.[16]

2.4..واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر: مما لا ريب فيه أن ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر ، والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات.

حيث ظهرت بواد الفساد منذ المرحلة الانتقالية حيث بدأت أهداف الثورة تنحاز عن مسارها من خدمة أهداف وطنية نبيلة إلى خدمة مصالح أشخاص معينين في السلطة فبدأت الخلافات والصراعات حول مناصب المسؤولية وقد تسبب هذا في غياب الإطارات والكفاءات ، وفي السبعينيات أخذت ظاهرة الفساد الاقتصادي منحنيات واتجاهات متصاعدة حيث قامت الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة تبنيها لنموذج الصناعات المصنعة، وعرفت فترة الثمانينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية لكن هذا لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد، ثم جاءت فترة التسعينيات التي تعد مرحلة جد صعبة وذلك نتيجة للأزمة الأمنية من جهة ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري "الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر " ، حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير نتيجة لإعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية ، ما ساعد على اتساع عملية الفساد وتمركز الثروة في يد أقلية وإفقار فئات واسعة من المجتمع الجزائري .

وفي السنوات الأخيرة شهدت الجزائر مفارقات عجيبة عقب ظهور مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات ، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وبرنامج دعم النمو ، والمخطط الخماسي 2010 ـــــ2014 ، ومخطط الخماسي الأخير 2015 ـــــ2019 ، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنى التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله " رشوة، نهب للمال العام، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة ....".

ومن هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد الاقتصادي في مختلف القطاعات والمجالات، الأمر الذي جعل منها نموذجا لدولة الفساد والإفساد.

3.4..إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي وآليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر: إن صياغة إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد الاقتصادي تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد في جميع الميادين والاستفادة من تراكم خبرات المنضمات الدولية في هذا المجال والعمل على تطبيقها بشكل جيد سوف يمكن من تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ما يسمح بمكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتوفير المناخ الملائم لإرساء مبادئ وأسس التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض تكاليف الاستثمار والرفع من الكفاءة الاقتصادية للموارد وتشجيع الاستثمارات وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

وباعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد استوجب التحرك من أجل وضع إستراتيجية وطنية لمكافحته والوقاية منه، وذلك من خلال وضع جملة من النصوص القانونية والآليات المؤسسية حيث كانت الجزائر من بين الدول السباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2003، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 وكذا البروتوكولات الملحقة بيها، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة ، كما أن الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أنشئت 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل التهريب، وهنا الجزائر سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية حيث وضع المشرع الجزائري عقوبات لكل جريمة من جرائم الفساد.

وفي الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها البرلمان الذي من المفروض له دور كبير في الحد من ظاهرة الفساد وضبط الموارد العامة للدولة ومراقبة المال العام وله الكثير من الآليات الدستورية كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء وله الحق بإسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحق الشعب....لكن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال وذلك بسبب الهيمنة

الواضحة للجهاز التنفيذي عليها، وكذلك ضعف المستوى العلمي والمعرفي لأغلبية النواب وتورط الكثير من النواب أنفسهم من قضايا الفساد.

وهناك مجلس المحاسبة وهو أول جهاز وضع لمكافحة الفساد في الجزائر وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال أنشأ سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني ، لكن بالرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المرجوة وذلك لعدم استقلاليته وتبعيته للسلطة التنفيذية وهذا يعتبر عائق أمام أداء مهامه وكذلك عدم فعالية الأدوات التي يمتلكها إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقاه المسؤول عن المخالفة.

أما المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منه أنشأ 02 جويلية 1996مهمته جمع المعلومات المتعلقة بقضايا الرشاوى والاختلاسات وممارسة التأثير والنفوذ أثناء إجراء الصفقات العمومية ومراقبة الأموال الغير مشروعة .

أما الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تم تنصيبها في جانفى 2011، تعد بمثابة مرصد وجاز مركزي لمحاصرة بؤر الفساد ، تتكون من 6أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمد 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وعندما تتوصل الهيئة إلى واقع ذات وصف جزائي تحول الملف لوزير العدل ، كما ترفع إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

لكن لوحظ غياب لنتائج عملها كونها تفتقر للكثير من المعلومات نتيجة عدم امتلاكها أدوات علمية ومنهجية لقياس الفساد، كما أنها لا تتمتع بالاستقلال الكافي والصلاحيات الواسعة للتحري على مختلف قضايا الفساد والرشوة وتخضع لضغوطات سياسية.

5. الخاتمة: إن الجزائر لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي، حيث لا يزال الفساد يتوغل على نطاق واسع في الاقتصاد الجزائري وفي جميع المجالات والقطاعات، حيث لم تسلم منه حتى القطاعات الإستراتيجية والحساسة في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية والقطاع المصرفي، حيث شهدت هذه القطاعات أشهر فضائح الفساد، ويتضح ذلك من خلال الترتيب المتدني التي حصلت عليه الجزائر في المؤشرات الدولية للفساد ، حيث حصلت على درجة 2.9 في مؤشر مدركات الفساد في سنة 2011.

ويعتبر المشكل في الجزائر بدرجة أولى مشكل المؤسسات حيث المؤسسات التي خولت لها مهمة مكافحة الفساد شكلية لا تقوم بدور فعال في هذا المجال، بالإضافة إلى أن الديمقراطية ودولة القانون هي عبارة عن شعارات وهي مظاهر شكلية لغياب حكم راشد حقيقي، وبالتالي فالأزمة في الجزائر هي أزمة فساد وغياب حكم راشد حقيقي.

نتائج الدراسة: من خلال استعراضنا لهذه الدراسة خلصنا للنتائج التالية:

- الفساد الاقتصادي يعد أحد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر ، حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد جعل من الجزائر نموذجا لدول الفساد والإفساد.
- استفحال الفساد الاقتصادي يرجع إلى احتكار النفوذ والقوة من قبل المسؤولين، وإلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة.
- انتشار الفساد الاقتصادي في الجزائر ساهم في إنتاج حلقة مفرغة للتنمية ، حيث المواطن الجزائري لازال مبعدا ومقصى فيما يتعلق بتقرير وصياغة السياسات والخطط التنموية .

- أصبح الفساد الاقتصادي في الجزائر آفة يصعب اقتلاعها من الجذور، حيث أصبح ثقافة راسخة لدى الحاكم والمحكوم على حد سواء و أصبح سلوكا مقبولا وهنا تكمن الخطورة ، لذا لا يمكن القضاء عليه بشكل مطلق و إنما يمكن التخفيض من حدته إذا توفرت مجموعة من الشروط .

اقتراحات الدراسة: بعد استعرضنا أهم نتائج الدراسة، نقترح فيما يلي بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لتفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر:

- على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد بتوفير لها الظروف الملائمة ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية بالإضافة إلى تشجيها على القيام بالدراسات ميدانية لكشف عن الممارسات المشبوهة.
- ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي وتبني سياسة منهجية علمية وعملية من أجل تعزيز الشفافية وحرية تبادل المعلومات للمشاركة في مكافحة تبيض الأموال .
- على النظام السياسي في الجزائر أن يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي، والممارسات الديمقراطية الفعلية ، بالإضافة إلى العمل على تقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم وكسب ثقة الأفراد في المسئولين ومؤسسات الدولة.
- تنمية الوعي الجماهيري بالاستعانة في هذا المجال بالقيم الدينية التي تحث على الأمانة والصدق والاجتهاد وتحديد مسؤولية الدولة في تزويد الجمهور بالمعلومات الكافية حول الأنشطة الاقتصادية.
- على الجزائر أن تعمل على بناء اقتصاد يرتكز على الفعالية والكفاءة والإنتاجية والتنويع في المداخيل وتطوير القطاع الصناعي والزراعي والسياحي بدلا من الاعتماد على النمط الاقتصادي ريعي .
- الحذر من تبني معايير الحكم الراشد دون مراعاة الخصوصية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.
- تفعيل دور البرلمان والجهاز القضائي والإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد.

6.قائمة المراجع:

المؤلفات بالعربية:

1. جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب،دار الكتب العلمية ، بيروت، المجلد الثالث،2003
2. حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990
3. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012.
4. رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مركز دلتا للطباعة، عمان، 1998،
5. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للإدارة بيروت، 2003،
6. عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى ، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر 2009
7. على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980
8. عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998ـــ
9. محمد الصيرفي، الفساد بين الاصلاح والتطوير الإداري ، مؤسسة حوس للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2008
10. محمد جمال باروت،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الوحدة العربية، القاهرة ،2004

11. محمد بن المداني بوساق، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

المولفات بالأجنبية:

12. Brahim lakhlef , La bonne governanace , dar elkhaldounia Algerie.2006

المقالات:

13. جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب،دار الكتب العلمية ، بيروت، المجلد الثالث،2003

14. محمود عبد الفضيل ، الفساد الاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد27، العدد309، نوفمبر 2004،

مواقع الرسمية:

UNDP. Covernance for sustainable human deveiopment.(policy paper 1997) p02. Voir le cile: http:// www.undp.org

القواميس:

المعتمد، قاموس عربي ـــــ عربي، دار الصاد، بيروت، 2000ـــ

7.الهوامش:

[1] المعتمد، قاموس عربي ـــــ عربي، دار الصاد، بيروت، 2000ـــ ص122.

[2] UNDP. Covernance for sustainable human deveiopment.(policy paper 1997) p02. Voir le cile: http:// www.undp.org

[3] Brahim lakhlef , La bonne governanace , dar elkhaldounia Algerie.2006 ,p 36.

[4] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للإدارة بيروت، 2003، ص 14.

[5] جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب،دار الكتب العلمية ، بيروت، المجلد الثالث،2003، ص،ص 412،413.

[6] محمد بن المداني بوساق، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص6.

[7] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى ، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر 2009، ص81.

[8] محمد جمال باروت،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الوحدة العربية، القاهرة ،2004، ص18.

[9] محمد الصيرفي، الفساد بين الاصلاح والتطوير الإداري ، مؤسسة حوس للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2008، ص32.

[10] محمود عبد الفضيل ، الفساد الاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد27، العدد309، نوفمبر 2004، ص36.

[11] عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998ـــ ص 75.

[12] على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980، ص185.

[13] حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص25.

[14] رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مركز دلتا للطباعة، عمان، 1998، ص72.

[15] خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص299.

[16] مرجع سابق الذكر، ص،ص 301،302.